annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

رصد فضاء المجتمع المدني
حالة مصر

٢٠١٨

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

رصد فضاء المجتمع المدني
حالة مصر

إعداد: يسري مصطفى

محتويات هذا المنشور هي مسؤولية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية فقط ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الصندوق الوطني للديمقراطية

٢٠١٨

تؤكد النظرة العامة والمتعمقة إلى أن فضاء المجتمع يتقلص ولكن أيضا يتغير. يتقلص بمعنى أن الإطار السياسي والقانوني الحاكم، بات يضيق الخناق على كل حيز يسمح بمبادرات حرة ومستقلة للمواطنين، ويشمل ذلك الأحزاب والسياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية، والحركات الإجتماعية، وربما كل أشكال وأطر التضامن الاجتماعي والمهني. وأسباب تقلص فضاء المجتمع المدني، ليس مصدرها فقط الشروط الوطنية والمحلية، فالوضع الدولي الحالي يسهم بشكل كبير في تقليص حيز المجتمع المدني بعد تراجع الإهتمام بالقضايا التي شكلت وتشكل جدول أعمال منظمات المجتمع وخاصة في المجالات الحقوقية والتنموية، فثمة مؤشرات واضحة على تراجع أهمية حقوق الإنسان، كمثال بارز، في العلاقات الدولية، ويكفي هنا الإشارة إلى موقف المجتمع الدولي من المشكلة بين المملكة العربية السعودية وكندا بسبب التصريحات الكندية الناقدة لوضعية حقوق الإنسان في المملكة*. وإلى جانب تقلص حيز المجتمع المدني، فإنه يتغير كذلك، وعلى الرغم من أن فحوى التغيير لا زال لم يتضح بصورة كاملة، إلا أن ثمة مؤشرات على أن موجة المجتمع المدني التي ظهرت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وانتعشت في تسعينياته تتقلص لصالح موجة جديدة على مستوى البنية مع تكوين أشكال افتراضية للفعل الإجتماعي وعلى مستوى آليات العمل، حيث أن اتساع نطاق المعلوماتية يؤثر على الآليات التقليدية التي طالما اعتمدتها المنظمات في مجالات مثل الرصد والتوثيق والنشر وبناء التحالفات وتنسيق العمل المشترك.

ووفقا لذلك فإن رصد فضاء المجتمع المدني في مصر يتطلب إعطاء قدر كبير من الاهتمام لبعض الجوانب المنهجية ذات الصلة بالمجتمع المدني وما نطلق عليه «بيئته». فمن ناحية أولى، من المعروف أن مصطلح «المجتمع المدني» بات فضفاضا إلى حد كبير حيث يستخدم للتعبير عن حيز كبير من الكيانات والتنظيمات المتنوعة والمتغيرة والتي تفتقر إلى التجانس من حيث البنية والتوجهات والعلاقات وخاصة العلاقة مع الدولة. وأهمية هذا الأمر أن الخطاب الحكومي لا يتجاهل الحديث عن دور المجتمع المدني في رؤية مصر ٢٠٣٠ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ولكن الحديث يكون عن نوعية معينة من منظمات المجتمع المدني أي تلك المعنية بالعمل الخيري وتوفير خدمات وقروض، ويتم بالمقابل تجاهل وإقصاء منظمات أخرى يمكن أن تكون معنية أكثر بعمليات صنع السياسات. كما تسعى الدولة لمحاصرة الفضاء الافتراضي بوصفه حيزا نشطا للتعبير. ومن ناحية ثانية، ينبغي النظر إلى بيئة المجتمع المدني في لحظة معينة على أنها تتضمن عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. وهذه المتغيرات لم تعد ترتبط فقط بالسياق المحلي ولكن بالسياقات الاقليمية والدولية. وأهمية ذلك تأتي من أن أحد العوامل المؤثرة على بيئة المجتمع المدني المحلي، كما سبقت الإشارة، ما شهده الوضع الدولي والإقليمي من تحولات خلال السنوات القليلة الماضية والتي من أبرز ملامحها التراجع الملحوظ في الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان من قبل المجتمع الدولي وفي رسم سياسات التعاون الدولي.

ومن منظور المشاركة في صناعة السياسات، فإن الخطاب الحكومي يركز على مشاركة المنظمات الخيرية والخدمية، وهذا التركيز يأتي بغرض استكمال الصورة النظرية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني، والتغطية على عمليات الإقصاء المنهجي لمنظمات أخرى وتحديدا حقوق الإنسان والعديد من المنظمات النسوية. وهذا الاقصاء أضعف فعالية المجتمع المدني في مجالات هامة وحساسة وفي مقدمتها مجال المساءلة والشفافية وخاصة في ظل أوضاع تشهد إشكالات كبرى ذات علاقة بمدى بجودة سياسات التنمية. فوفق تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠١٧، فقد تراجع موقع مصر في مؤشر الفساد لتحتل الموقع ١١٧، من بين ١٨٠ دولة. ولكن المهم أن الشفافية الدولية تربط بين ارتفاع مؤشر الفساد وتراجع مؤشر الحريات المدنية، فيأتي تحت عنوان «للفساد دورٍ في التضييق على المجتمع المدني»: بحثت منظمة الشفافية الدولية أيضا في العلاقة بين مستويات الفساد والحرية التي تخول لمنظمات المجتمع المدني العمل والتأثير على السياسات العامة. وبين التحليل، الذي استند إلى معطيات من المشروع العالمي للعدالة، أن معظم البلدان التي حصلت على درجات ضعيفة على مستوى الحريات المدنية تسجل بدورها مستويات عالية من انتشار الفساد» .

ينبغي أن تؤخذ مثل هذه المحددات والإشكالات في الاعتبار عند التعامل مع مؤشرات لقياس مدى مشاركة وفعالية مؤسسات المجتمع المدني في المجال التنموي بشكل عام، وفي مجال السياسات بشكل خاص. والتي تتضمن:

المجال المتاح لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسات التنمية الوطنية

وفق المعلومات المتوافرة، فإن الأطر القانونية والسياسية والتنظيمية لا تسمح إلا بهامش محدود للمشاركة ليس فقط مشاركة المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية، ولكن أيضا مشاركة النقابات العمالية والمهنية، ناهيك عن مشاركة القوى السياسية والأحزاب والحركات الشبابية، فلا توجد مؤشرات فعلية على أن من هذه الكيانات قد شاركت في أي من السياسات أو التشريعات التي صدرت على مدار السنوات القليلة الماضية.

وفيما عدا الحيز المحدود المتاح لمشاركة عدد من المنظمات النسائية في مناقشة السياسات والتشريعات ذات الصلة بحقوق النساء، وغالبا من خلال المجلس القومي للمرأة، فإن مشاركة المجتمع المدني في سائر الأمور ذات الصلة بالشأن العام تظل محدودة إن لم تكن منعدمة. وتكفي الإشارة إلى أن مقترحات أعضاء المجتمع المدني فيما يتعلق بقانون الجمعيات الأهلية قد تم الإطاحة بها بشكل آخر، حيث تم إقرار قانون مغاير تماما لما تم النقاش حوله مع الجهات الحكومية المعنية. ودلالة هذا الحدث هو أن الأمر لا يتعلق فقط بغياب الأطر الموضوعية للمشاركة، ولكن بمواقف متعمدة لإقصاء واستبعاد أصحاب المصلحة من دوائر اتخاذ القرار.

وعلى الصعيد التنموي، تشير البيانات المتاحة إلى أن إشراك المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات والتوجهات التنموية يكاد يكون منعدما. فالتركيز ينصب على العمل الخيري وتوفير الخدمات وبرامج القروض الصغيرة، وهذا ما تعتبره الحكومة المصرية اسهام المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فوفق تصريحات منشورة لوزيرة التضامن الاجتماعي ، قالت: «إن الحكومة عندما صاغت استراتيجية ٢٠٣٠ لتتضمن أهداف التنمية المستدامة استعانت بالجمعيات الأهلية والمجتمع المدني وتتعاون في تنفيذها للقضاء على الفقر والجوع والاهتمام بالصحة الجيدة والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والمياه النظيفة والنظافة الصحية، ووجود طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية والحد من أوجه عدم المساواة والحفاظ على البيئة والمناخ، وكل تلك الأهداف تتعاون الحكومة المصرية مع المجتمع المدني والجمعيات والقطاع الخاص لتنفيذها». وأعطت مجموعة من البيانات والأرقام موضحة في الشكل آخر الفقرة.

وفي تقديرات أخرى فإن هذه المساهمات الخيرية والخدمية لا تفي بالهدف المطلوب بشأن اتاحة المجال للمجتمع المدني في عمليات صنع السياسات. وفي هذا السياق توضح د. هويدا عدلي أن رؤية مصر ٢٠٣٠ أقرت مشاركة منظمات المجتمع المدني، واعترفت بدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية بوصفه شريكا أساسيا في تحقيق التنمية، والتي أُطلق عليها التنمية التضمينية Inclusive development، بل إن المجتمع المدني كان حاضرا في مؤشرات قياس التقدم في محور العدالة الاجتماعية، إلا أن هذه المشاركة لم تتجاوز حدود الاعتراف النظري. وتقول د. عدلي إن التطبيق الفعلي يشير إلى محدودية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، وتعزو ذلك إلى عاملين أساسيين:

- غياب بيئة ممكنة للمجتمع المدني من العمل مما يجعل بناء الشراكات أمرا صعبا وهي حجر الزواية في أهداف التنمية المستدامة أو رؤية مصر ٢٠٣٠،
- على الرغم من قيام المنظمات التنموية والرعائية بدور لا يستهان به في التخفيف من حدة الفقر في مصر، فإن تقييم دورها التنموي مسألة تحتاج لمزيد من النقاش. فغالبية هذه الجمعيات تركز جهودها على المناطق الأكثر فقرا في مصر. ومع ذلك ما زالت معدلات الفقر مرتفعة، ومازالت الفجوة التنموية الجغرافية متسعة لغير صالح هذه المناطق .

الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني: المساءلة والشفافية

تتحدد فعالية منظمات المجتمع المدني في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعوامل موضوعية وأخرى ذاتية. وقد تم الإشارة إلى التحديات الموضوعية والذاتية التي تحول دون وجود دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاجتماع الذي تم تنظيمه في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٤ تموز/يوليو ٢٠١٧، بعنوان «دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ « . فقد أشار البيان الختامي إلى التحدي الموضوعي المتعلق بـ «عدم اشراك شركاء التنمية (مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات العمالية ووسائل الإعلام) في بعض الدول العربية في صنع السياسات وعمليات التخطيط التنموي في المنطقة العربية. مما يؤثر على نوعية السياسات التي يتم إعتمادها وعلى فعالية تنفيذها. وعلى الرغم من تأكيد أجندة ٢٠٣٠ على أهمية الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن الخطط التي تم وضعها في بعض البلدان العربية لم تقم على المشاركة المطلوبة». ومن ناحية أخرى، أشار البيان إلى: «ومن التحديات الأخرى التي تواجه المجتمع المدني العربي وجهة النظر التي ترى أن المجتمع المدني بشكله الحديث ليس نتاجا طبيعيا لتطور المجتمعات العربية، ولكن تم استيراده من الخارج. وبالتالي يظل مرتبط بالخارج من خلال التشبيك والتمويل».

وفي الحقيقة أن النقد التقليدي للمجتمع المدني بوصفه دخيلا على النسيج الاجتماعي المحلي، ينطلق من تصور سياسي وأيديولوجي للفصل بين الداخل والخارج، فالمجتمع المدني شأنه شأن الأحزاب والنقابات مؤسسات الدولة ذاتها، وليد تفاعل حضاري كوني، ولكن القضية هي كيف تتعامل النظم السياسية والقانونية مع هذه الكيانات. إن ارتباط المنظمات غير الحكومية، والمقصود بها الحقوقية والتنموية، بالخارج هو ارتباط موضوعي من منظور المرجعيات الفكرية والعمل المشترك، لأن الدولة ذاتها ليست خارج هذه الارتباطات حيث ينص الدستور على احترام مرجعيات حقوق الإنسان الكونية. أما في ما يتعلق بالدعم والتمويل، فقد أثبتت الدراسات على أن اتجاهات الدعم المحلي، والعربي بشكل عام، لا تحبذ المجالات الحقوقية، وتتجه في معظمها للأعمال الخيرية وبعض المجالات التنموية. والنتيجة أن بنية المجتمع المدني في مصر مثقلة بالطابع الخيري والذي يشكل حاجزا ذاتيا بينها وبين الاستراتيجيات التنموية بشكل عام. ولا يعني هذا أن المنظمات الحقوقية والتنموية قد تطورت بشكل يؤهلها للمشاركة الفعالة في صناعة السياسات، فنتيجة للبيئة غير المواتية، فضلا عن عوامل ذاتية، فإن معظم هذه المنظمات لم تتشكل كمنظمات عضوية تعمل على تنظيم مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة، بل تشكلت كمنظمات محترفين، والكثير منها سقط في شراك الشخصنة، وبالتالي فإن أصواتها الإعلامية لم يقابلها، واقعيا، حركية مجتمعية، وهذه أهم الإشكالات التي قلصت من القدرات الذاتية لهذه المنظمات لتكون طرفا فاعلا في توجيه السياسات.

ومع ذلك، ثمة درجة من الفعالية فيما يتعلق بدور المنظمات النسائية في دعم القضايا ذات الصلة بحقوق النساء، كمناهضة العنف ضد المرأة، ومبادرات التمكين الاقتصادي للنساء. أما منظمات حقوق الإنسان فقد أقصيت تماما عن المشهد، صحيح أن الدور التنموي لهذه المنظمات لم يكن واضحا لحد كبير، إلا أن اسهامات بعضها من المنظور الحقوقي كان من الممكن أن يسهم بشكل مباشر في تعزيز الأهداف التنموية، وخاصة العدالة الاجتماعية. ونذكر من ذلك جهود المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية في مجال التقاضي الاستراتيجي فيما يخص الحد الأدنى للأجور، والتأمين الصحي. فالحصول على أحكام إيجابية في هذا الصدد خلق ردود فعل اجتماعية، ولكن بسبب اختلال موازين القوى وعدم وجود قوى سياسية (أحزاب)، وقوى اجتماعية (نقابات) يمكن أن تضغط من أجل التفاوض وانفاذ القانون، فإن النتيجة العامة لم تكن على القدر المطلوب.

دعم مقدمي التعاون التنموي للبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني

إن مستوى الدعم المقدم من الأطراف الدولية لتعزيز بيئة المجتمع المدني وتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان قد تراجع بشكل كبير مقارنة بعقد التسعينيات وبداية الآلفية. وهذه المتغيرات تتصل مباشرة بتغير أولويات السياسة الدولية حيث تصدرت سياسات الحرب على الإرهاب المشهد، مع تراجع ملحوظ في الاهتمام بقضايا التنمية وحقوق الإنسان. وبالتالي فإن الزخم المدني الذي إنطلق في التسعينيات قد تراجع بوتيرة سريعة، وهو أمر لا يتعلق فقط بالسياقات المحلية، ولكن التراجع كذلك في الحركات الاجتماعية على المستوى الدولي مثل حركات مناهضة العولمة.

لا شك أنه عقب الربيع العربي ارتفع مستوى الدعم استجابة للأوضاع الصاعدة آنذلك، ولكن هذا الدعم كان مؤقتا ولم يدم طويلا، ونموذج ذلك الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني، ففي عام ٢٠١٢ تم الاتفاق على منح الحكومة المصرية ٥ بليون يورو، إلا أن ٩٠ مليون منها اشترطت إصلاحات ديمقراطية، في حين أن ٥٠٠ مليون باتت مشروطة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهو الاتفاق الذي أفضى إلى أوضاع اجتماعية صعبة، ولم تكن منظمات المجتمع المدني طرفا فيه، بل على العكس فقد جاء الاتفاق في الوقت الذى وصل فيه التضييق على المجتمع المدني مستوى غير مسبوق. فضلا عن أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ أية مواقف ذات قيمة فيما يتعلق ببيئة المجتمع المدني .

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات كافية عن تراجع الدعم المادي والمعنوي المقدم لمنظمات المجتمع المدني التي تتعرض للتقييد أكثر من غيرها، إلا أن الشواهد العامة تشير إلى أن الهيئات الداعمة التي كانت نشطة في مصر في التسعينيات وبداية الألفية إما انسحبت من الساحة أو من دعم قضايا قد تكون حساسة سياسيا.

البيئة القانونية والتنظيمية

صدر قانون الجمعيات الأهلية الجديد رقم ٧٠ لعام ٢٠١٧ في شهر مايو، أي ما يزيد على العام حتى الآن، ومع ذلك لم تصدر لائحته التنفيذية إلى الآن، مما يعني عدم دخوله حيز التنفيذ. ونتيجة هذا الوضع، فإن البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني باتت مربكة وغامضة، وليس معلوما ما هو الإطار القانوني الحاكم لعمل هذه المنظمات، إن كان القانون السابق رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والذي من المفترض أن يتم إلغاء العمل به بعد صدور القانون الجديد، أم القانون الجديد والذي لا يجوز العمل به إلا بعد صدور لائحته التنفيذية والتي لم تصدر بعد. ومما يزيد الوضع إرباكا هو حالة الغموض وعدم توافر معلومات، أو قنوات اتصال بين الدولة والمجتمع المدني لمعرفة ما سوف تؤول إليه الأمور.

ووفق كل التقديرات فإن القانون الجديد يعد الأسوأ في تاريخ قوانين الجمعيات الأهلية والتي اتسمت بشكل بالحد من استقلالية منظمات المجتمع المدني. ويتضمن هذا القانون مزيدا من القيود على التسجيل وتلقي التبرعات، كما يفرض عقوبات سالبة للحرية . وقد تعرض هذا القانون للنقد من منظمات المجتمع المدني، والهيئات الأممية. ومن ذلك موقف المفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، والذي قال في بيان أصدره في هذا الشأن: «إن إصدار قانون قمعي للمنظمات غير الحكومية في مصر، سيزيد من تقييد مجال رصد حقوق الإنسان والدعوة والإبلاغ عن الانتهاكات من قبل تلك المنظمات وسيكون له ضرر بليغ على التمتع بحقوق الإنسان، ويترك المدافعين عن تلك الحقوق أكثر عرضة للجزاءات والانتقام بشكل أكبر مما يحدث بالفعل، كما أن نص القانون يتعارض مع التزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان» . وقد استبق الخبير بالأمم المتحدة، ماينا كياي Maina Kiai، صدور القانون بوصفه مدمرا للمجتمع المدني لأجيال قادمة، وأنه يجعل المجتمع المدني دمية بيد الحكومة .

وفي حين أن المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان هم الأكثر تأثرا بهذا المناخ القانوني والسياسي، فالعشرات قيد التحقيقات الآن، فضلا عن غلق المنظمات ومصادرة الأموال والمنع من السفر. إلا أن هذه الوضعية تطال كذلك العديد من المنظمات الأخرى التنموية بسبب القيود المفروضة على تلقي الدعم المالي، وكذلك تنفيذ الأنشطة والبرامج. وقد أدى هذا الوضع إلى أن العديد من المنظمات قلصت حجم العمالة، ومن ثم الأنشطة، وربما مع استمرار الأوضاع سيتم غلق العديد من المنظمات الحقوقية والتنموية مثال ذلك الجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية التي أوقفت نشاطها، والعديد من المؤسسات النسوية التي قلصت حجم العمالة فيها ومنها مؤسسة قضايا المرأة المصرية، ومؤسسة الأسرة المصرية، فضلا عن مؤسسات كانت نشطة إلى حد كبير مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وغيرها.

وفي الحقيقة أن الحصار القانوني لمنظمات المجتمع المدني كان قد بدأ قبل إصدار قانون الجمعيات الجديد. وكان ذلك بموجب التعديل الذي أجري على المادة ٧٨ من قانون العقوبات والذي يضع منظمات المجتمع المدني في نفس دائرة المنظمات الإرهابية، حيث يجرم تلقي الدعم الأجنبي أو التواصل مع جهات خارجية. وقد صيغت المادة بلغة فضفاضة بإفراط، لتجريم كل فعل بين طرف داخل وآخر خارجي. ووفق التعديل فإن المادة تنص على: "كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ولو بالواسطة من دولة أجنبية أو من أخذ ممن يعملون لمصلحتها أو من شخص أو من أشخاص عادية أو اعتبارية أو منظمة محلية أو أجنبية أو أي جهة أخرى لا تتبع دولة أجنبية أو لا تعمل لصالحها أمولاً سائلة أو منقولة أو عتاد أو آلات أو أسلحة أو ذخائر أو ما في حكمها أو أشياء أخرى أو وعد بشيء من ذلك بقصد إرتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو القيام بأعمال عدائية ضد مصر أو الإخلال بالأمن والسلم العام يعاقب بالسجن المؤبد وغرامة لاتقل عن ٥٠٠ ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به وتكون عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد وغرامة لاتقل عن ٥٠٠ ألف جنيه إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مكلفاً لخدمة عامة أو ذا صفة نيابية عامة أو إذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب».

وكان العديد من منظمات المجتمع المدني في ظل حكم مبارك قد تأسست كشركات غير هادفة للربح لتفادي المعوقات القانونية التي فرضها قانون الجمعيات، سواء فيما يتعلق بإجراءات التأسيس أو تلقي الدعم الأجنبي. وقد باشرت هذه الكيانات أعمالها بقليل من التضييق. ولكن في ظل الأوضاع الجديدة، فقد قرر العديد من مؤسسي هذه الكيانات تجميد الأنشطة وحل هذه الكيانات تفاديا للمخاطر السياسية والقانونية.

وفي هذا السياق، فإن بيئة المجتمع المدني باتت تنطوي على مخاطر، وبالتالي فإن وصفها بأنها بيئة مقيدة بوصفها كبيئة طاردة، حيث اضطر عدد من نشطاء حقوق الإنسان إلى ترك البلد لأول مرة تاريخ العمل المدني. وهي طاردة كذلك للعديد من المنظمات والهيئات الدولية التي انسحبت أو اضطرت إلى وقف أو تقليص أنشطتها في مصر. وقد كان من تبعات ذلك، وقف العديد من قنوات الدعم والتعاون مع المنظمات المحلية.

مراجع

- أحمد عبد الحافظ: كل ما تريد أن تعرفه عن الجمعيات الأهلية في 2017، https://www.mobtada.com/details/667202
- د. هويدا عدلي: المجتمع المدني والتنمية المستدامة في مصر، ، رؤى مصرية (العدد 35)، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مصر، ديسمبر، 2017 ص32-28
- http://www.annd.org/data/file/files/Agenda2030-LAS-2017-Conference%20Report-Final.pdf
- Antoine Mari: Democracy promotion and stability in Egypt and Tunisia: Discursive configurations of the Eu-ropean Neighbourhood policy after the Arab uprisings, Thesis, Leiden University.
- للمزيد من المعلومات حول القانون: مريم وحيد مخيمر قراءة في قانون الجمعيات الأهلية الجديد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية http://acpss.ahram.org.eg/News/5598.aspx
- أخبار الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/audio/2017/06/366962
- https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20920

www.annd.org
2030monitor.annd.org

Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia